



النساء في الأرياف والحق في الماء

مقال عيسى زيادية



بين الأرض والسماء: معاناة الفلاحات في الحصول على الماء

تزداد التحديات التي تواجه النساء للحصول على الماء كلما كانت وضعيتهن الإجتماعية أكثر هشاشة. وفي سنوات الجفاف يصبح الماء مطلباً صعب المنال خصوصاً لمن تعتمدن عليه كمصدر دخل أساسي. فما هي أبرز مظاهر اللامساواة في الحصول على الماء للفلاحات التونسيات؟ وكيف تعمقت هذه التفاوتات في سنوات الجفاف؟

المزونة-سيدي بوزيد نوفمبر 2023

ها قد بذرنا الحبوب..انتظارا للمطر وأملا في رحمة ربي ..أما السلطات فلا خير يُرجى منها ..الماء مقطوع منذ سنتين بسبب أن البعض لم يدفعوا ما عليهم ولكن العقاب كان جماعيا لأننا نتزود من نفس القناة. تقول نجاة وهي تتحسر عن غلاء الأعلاف وقحط الأرض وقطع الماء بصوت تملؤه المرارة تقف نجاة وسط أرضها الجذباء من أثر انقطاع الغيث متحذثة لنا:

«مضت أكثر من سنتين والماء مقطوع، وإذا ما تواصل الجفاف هذه السنة أيضا فإنني لا أعلم أي مصير ينتظرنا إن العجز يتملكني ولا رؤية واضحة عن المستقبل القريب.»

على الرغم من حصول نجاة، التي تبلغ 37 عامًا على شهادة الأستاذية وتعليم جيد، إلا أنها تجد صعوبة في العثور على وظيفة، مما اضطرها لمزاولة مهنة الفلاحة. الفلاحة التي صارت أكثر تقلبا في السنوات الأخيرة جراء الجفاف وشح المواد العلفية، خصوصا التبن الذي تضاعف سعره حوالي 3مرات في السنة الأخيرة بعد انقطاع الغيث عن مناطق الزراعات الكبرى في الشمال التي تعتمد كليا على الأمطار.

تمتلك نجاة وعائلتها 5 هكتارات في منطقة الكرمة من ولاية القيروان. تضم المنطقة واحدة من أهم الموائد المائية وسط البلاد على عمق يتجاوز الـ50 مترا لكنها غير قادرة على سقي أرضها بسبب نظام الري المركزي كما أنها مرتبطة بشبكة ري عمومية تحت تصرف المجمع المائي. لسوء حظ نجاة أن هذا المجمع الذي يعتبر واحدا من أكثر من 1200 مجمع متوزعة على كامل البلاد تواجه أوضاعا تتسم بسوء التصرف وتفاقم المشاكل الإدارية إذ وجدت نجاة نفسها بلا ماء ري بين ليلة وضحاها بسبب أن القناة التي تتزود منها تخدم عدة فلاحين، رفض بعضهم سداد المستحقات، مما دفع المجمع المائي إلى قطع المياه عن الجميع.

نجاة هي واحدة من آلاف يعانون من الفوضى الحاصلة في المجمعات المائية إذ نجد في التقرير الرقابي لمحكمة المحاسبات عن التصرف في مياه الريّ لفترة 2013-2019 إقرارا بأن «ما يفوق النصف من مجموع المجمع المائية والبالغ عددهم 1234 مجمعا لم يوفوا بالشروط القانونيّة للاستغلال وبالتزاماتهم تجاه المندوبيّات الجهوية خلال الفترة 2016-2019 نوفمبر 2019. غياب الالتزام هذا عاد بالوبال على الفلاحين و

الفلاحات الصغار اللاتي وجدن أنفسهن محرومات من حقهن في الماء وعاجزات عن إيجاد حل في ظل شح الأمطار المتواصل منذ خمس سنوات¹.

ولكن يبدو أن النساء في الحقيقة أقل حظا وأكثر هشاشة إذ يقول أستاذ علم الاجتماع بجامعة صفاقس والمشتغل على موضوع النساء العاملات في القطاع الفلاحي «زهير بن جنات»:



«إن النساء الفلاحات في الغالب جئن للعمل الفلاحي باعتباره قدرا لهن، على اعتبار أن المناطق الريفية خالية من أي نسيج اقتصادي قادر على توفير مهن أخرى غير العمل في الحقول. وفي ظل تراجع المداخيل العائلية الراجعة أساسا إلى الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد فإن هؤلاء النساء يجدن أنفسهن عرضة أكثر للهشاشة حينما يتعلق الأمر بمورد رزقهن الوحيد وهو الأرض في سنوات الجفاف مثلا والكوارث الطبيعية المختلفة».

بعد تواصل مواسم الجفاف في تونس واشتدادها في الموسم الماضي نجاة التي تمتلك 10 نعاج فقط وجدت نفسها بالكاد تقدر على توفير العلف لهن جراء بقاء أرضها بورا لانقطاع مياه الري وشح الأمطار. تنتقد سياسات توزيع العلف المدعم إذ لا تحصل إلا على 25 كلغ من الشعير شهريا وهو ما لا يكفي نعاجها يوما واحد كما أن قطع ماء الري حرما لسنتين متواصلتين من زرع العلف في أرضها والذي يمثل بديلا فعالا ومنخفض التكلفة.

غياب حصاد القمح والشعير تسبب في ما تعتبره نجاة كارثة بعد أن ارتفعت أسعار المواد العلفية الجافة إلى أكثر من الضعفين في الأشهر العشرة الماضية. تقول أن الحال إذا ما تواصل على ما هو عليه فإنها ستضطر إلى بيع القطيع الصغير وهي لا تعلم حتى ماذا يمكن أن تفعل بثمنه لأن الفلاحة البعلية باتت غير ممكنة وفق قولها فيما تظل مشكلة التزود بمياه الري من المجمع معلقة دون حل إلى هذه اللحظة.

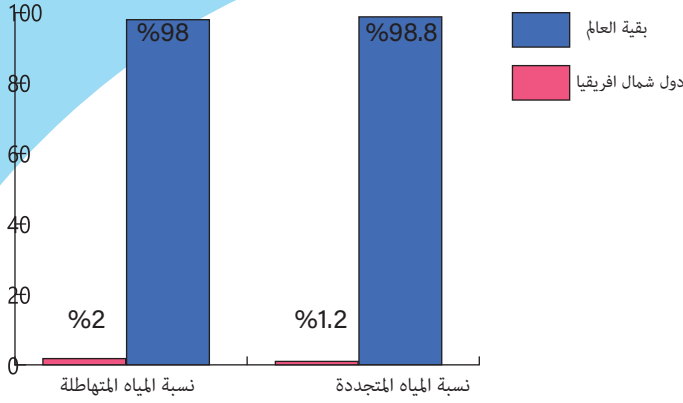
الجفاف يفاقم الأوضاع الصعبة للنساء

وفق بيانات البنك الدولي فإن منطقة شمال أفريقيا لا تحصل سوى على 2% من الأمطار التي تهطل سنويا في العالم فيما تمتلك 1.2% فقط من موارد المياه المتجددة وسط توقعات بتعمق شح المياه في المنطقة. في تونس وبحلول 2050، يتوقع أن يشكل شح المياه 71% من الخسائر في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المرتبطة بالمناخ في تونس، وهي نسبة مرتفعة جدا. قد يفسر ذلك باعتماد الكبير في الفلاحة المحلية على الأمطار في ظل تواتر سنوات الجفاف حيث تشير الاحصائيات إلى أن 3.9% فقط من المساحات الفلاحية في تونس يتم سقيها فيما البقية زراعات بعلية رهينة للتقلبات المناخية².

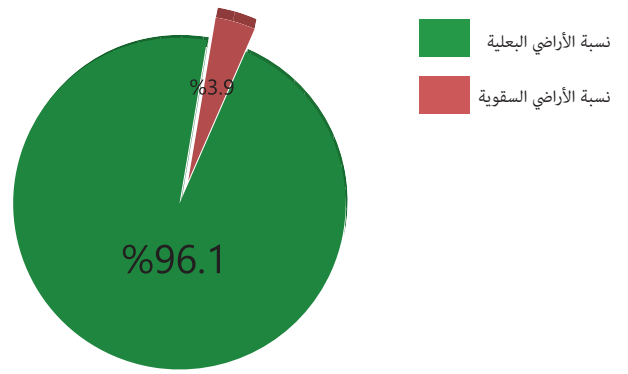
1-http://www.courdescomptes.nat.tn/Ar/%D%8A%7D%84%9D%82%9D%8B%7D%8A%7D%8B%9D%8A%7D%8AA_0000_0_5_0_4_58_0000_%D%8A%7D%84%9D%8AA%D%8B%5D%8B%1D%91%9D%20%81%9D%81%9D%8%9A%20%D%85%9D%8%9A%D%8A%7D%20%87%9D%8A%7D%84%9D%8B%1D%8%9A282_20%

2-<https://wdi.worldbank.org/table/3.2>

حصيلة التساقطات في منطقة شمال افريقيا سنة 2021

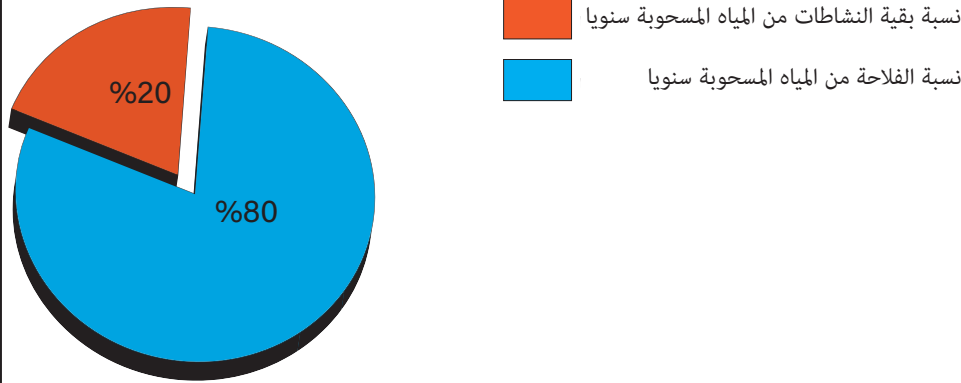


نسبة الأراضي السقوية في تونس سنة 2021



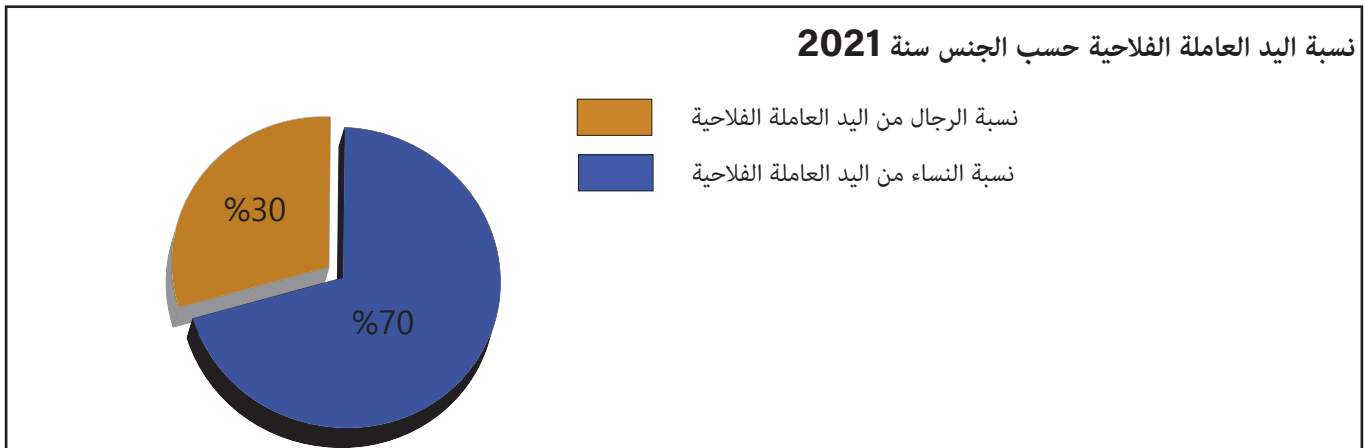
نأتي إلى أهم مجال يستهلك المياه في تونس لنجد أن الفلاحة تتأثر بـ 80% من كميات الماء المسحوبة سنويا سواء من السدود أو المياه الجوفية لا غرابة في ذلك في بلد يعتمد على الإنتاج المحلي في توفير الأمن الغذائي وتساهم الفلاحة في حوالي 11% من انتاجها الداخلي الخام¹.

نسب استهلاك المياه حسب النشاطات

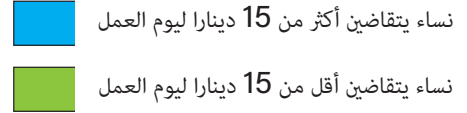
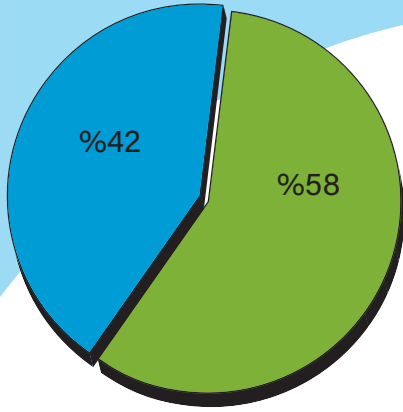


ولكن يظهر أن الغالبية التي ستتأثر بالجفاف الذي يلوح في الأفق هم النساء ذلك أنهن يمثلن 70% من اليد العاملة في القطاع الفلاحي، كما أن مداخيلهم تعتبر محدودة جدا مقارنة بمهن اخرى إذ نجد أن 58% من النساء العاملات في القطاع الفلاحي يتقاضين أجورا يومية صافية تتراوح بين 10 و15 دينارا.

نسبة اليد العاملة الفلاحية حسب الجنس سنة 2021



1-<https://water.fanack.com/ar/tunisia/water-use-tunisia/>



الإعتماد الكبير للنساء في المناطق الريفية على الفلاحة يجعل من تأثيرات التغيرات المناخية تهديدات حقيقية ومباشرة على حياتهن هناك وسط توقعات بارتفاع معدلات الهجرة القصرية بينهن. وهو ما نستشفه في حديث إحدى العاملات الفلاحيات بسيدي بوزيد نورة الغري، التي تؤكد أن الهجرة باتت حلا وملاذا لفتيات كثيرا إذ تؤكد أن فتاتين لا تتجاوزان 12 سنة أقدمتا على الحرقة إلى إيطاليا هربا من العمل في الحقول.

رغم الاعتماد الكبير على الفلاحة في تحقيق الأمن الغذائي وارتباط الخضر والجلال بالسوق المحلية التونسية، كما أنها تعد رافدة للصادرات التونسية إذ تمثل الصادرات الفلاحية والصناعات الغذائية 12% من إجمالي الصادرات التونسية فإن أهميتها لا تقتصر على أمنها الغذائي فحسب بل على الوضع الاجتماعي أيضا إذ يساهم القطاع السقوي القائم أساسا على عمالة مؤنثة في الإنتاج الفلاحي وفي تشغيل اليد العاملة على التوالي بنسبة 37% و 27% وفق تقرير محكمة المحاسبات لسنة 2019.

تقول نورة:



«يجب أن نفهم أية تنازلات قد قدمتها هاتين الفتاتين لتعبرا البحر في هذا العمر الصغير وهنّ معدمتات، واي وضع هربتا منه لتواجه الموت المحتمل. إن النساء ترزح تحت وطأة الظروف الطبيعية القاسية من الجفاف إلى البرد إلى الاستغلال الاقتصادي من أصحاب العمل الذين يزدادون معنا شحا كلما شحت الأمطار عليهم»

مع غياب الدعم المادي واللوجستي لمقاومة الأزمات الداخلية والخارجية وتأثيراتها على المستغلات الصغرى، التي تمثل 80% من مجموع المستغلات وتعتمد بالأساس على الأسواق المحلية لا على التصدير، بالإضافة إلى انعكاسات التغيرات المناخية كارتفاع درجات الحرارة ونضوب الموارد المائية وسوء التصرف فيها وضعف التساقطات، أصبح القطاع الفلاحي اليوم مهددا بالاندثار وباتت وضعية صغار الفلاحين أكثر هشاشة نظرا لغياب برامج الحماية الاجتماعية أساسا.



ففي خضم الأزمة الخانقة التي تشهدها البلاد خصوصا في العام الماضي اكتفت وزارة الفلاحة بإجراء شكلي تمثل في دعوة مزارعي الزراعات الكبرى إلى تأمين محاصيلهم للموسم الفلاحي 2022-2023 متجاهلة تماما مشاكل الفلاحين الصغار مع قطع مياه الري وغلاء الأعلاف وعدم قدرتهم على تأمين محاصيلهم.

إذ تقول نجاة:

«كيف يمكن لفلاحات بسيطات أن يؤمن محاصيلهن؟ من اين لهن اصلا مبلغ التأمين؟ ثم إن التعقيدات التي توضع أمامنا في كل مرة نحاول فيها الحصول على رخصة أو قرض أو غيره تجعلنا نتجاهل تماما أية إدارة عمومية ونعلم اي إجراء قد يظهر لصالح الفلاحين والفلاحات لن تحصل عليه إلا قلة محظوظة».

من جهته يقول أستاذ علم الاجتماع والباحث زهير بن جنات:

«إن النساء العاملات في القطاع الفلاحي، غير معترف بمهنتهن فعلى الرغم من أن كثيرات منهن يشتغلن 365 يوما في السنة فإنهن مسجلات في بطاقات الهوية غير عاملات. هذا التجاهل والانكار لشقائهن هو في الحقيقة إنكار لكل مساعدات أو برامج يمكن أن يستفدن بها لاحقا. فعلى الرغم من أنهن يتحملن مشاق العائلات أكثر من الرجل حيث يشتغلن داخل المنزل وخارجه فإنه يقع استبعادهن من برامج الحماية الاجتماعية والمساعدات النقدية في فترات الأزمات إذ دائما ما تذهب هذه المساعدات للرجال»

وفي الوقت الذي تعتمد فيه نجاة كما آلاف النساء في الأرياف التونسية والمدن الصغرى على الموارد الطبيعية وتقل فرص حصولها عليها، يتمكن فيه فلاحون آخرون من ري آلاف الهكتارات بالمياه الجوفية تعجز نجاة وآلاف من النساء عن سقي بعض الهكتارات لإنقاذ الماشية من الموت أو حتى الهزال.

مياه جوفية حكر على المستثمرين

على الرغم من أن الزراعة في الأرياف في وفي بلد قليل الدخل مثل تونس أين لا يتجاوز نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام 3800 دولار سنويا، تعتبر أهم قطاع عمل للنساء. وخلال فترات الجفاف وعدم انتظام هطول الأمطار، تبذل العاملات بقطاع الزراعة كمساعدات رئيديات لعائلاتهن، جهدا أكبر في العمل من أجل تأمين الدخل والموارد، مما يؤدي إلى فرض ضغوطات إضافية عليهن إذ غالبا ما يعتمد الرجال إلى الهجرة أو رفض العمل بأجور زهيدة فيما تقبل النساء بظروف أقل فقط لحماية أبنائهن من الخصاصة. ففي حالة «أميرة بن عمر» وهي شابة ثلاثينية وأم لثلاثة أطفال وحامل. تشتغل أميرة في الفلاحة على نحو شبه يومي بأجر لا يتعدى 12 دينارا يوميا في منطقة من أهم المناطق السقوية في تونس وهي منطقة أولاد عمر من معتمدية المزونة بولاية سيدي بوزيد.

مع العمل في الحقول وعلى غرار «نجاة» تمتلك «أميرة» نعجتين ومعزتين بالكاد تقدر اليوم على سد رمقهما رغم أنها تمتلك مع أقاربها 14 هكتار من الأرض بقيت جرداء العامين الماضيين بسبب انحباس الأمطار وارتفاع درجات الحرارة.



على مرمى عينها ترى أميرة كيف حول المستثمرون القادمون من ولاية صفاقس خصوصا أراضيهم إلى جنات لأنهم تمكنوا من حفر أبار عميقة. في المقابل لا تمتلك أميرة لا المال ولا الرخصة لحفر بئر. تتراوح كلفة حفر بئر وفق أميرة بين 18 و30 ألف دينار وهو مبلغ مرتفع جدا ما يعني 2500 يوما عمل وهو ما تعتبره أميرة مبلغا من المستحيل جمعه. وحتى لو جمعته فإنه سيتعين عليها الحصول على رخصة لحفر البئر. هذه الرخصة التي تقول أميرة أنها إن لم تكن لها علاقات بالمندوبية الجهوية للفلاحة فإنها ستضطر لانتظار 10 سنوات للحصول عليها وفق شروط من بينها ضرورة الاستظهار بملكية فردية للأرض وهي ما لا يمتلكه. إذ تعود غالبية الاراضي هناك إلى ملكية جماعية بين عشرات الورثاء.

تقول أميرة :



«في الوقت الذي يسمح فيه للمستثمرين بحفر الآبار في وقت وجيز تجد هي نفسها وآلاف النسوة مضطرات إلى بيع الأراضي التي ورثناها عن جدودهم مقابل مبالغ زهيدة لأنهن غير قادرات على استغلالها كما يجب».

هذا الحيف كما تسميه أميرة جعلهم اليوم مجرد عمالة رخيصة في أراضي أجدادهم يعملون لمستثمرين نجحوا في أن يحولوها إلى جنان لأنها توفر لهم الماء الذي لم يستطيعوا هن الحصول عليه. يأتي في تقرير محكمة المحاسبات السابق ذكره أن 86% من المطالب المقدمة للحصول على رخصة حفر بئر عميقة تم رفضها. وتعود الأسباب إما لهبوط منسوب المائدة المائية بأكثر من 0.3م أو تجاوز نسبة الاستنزاف 130% أو بسبب وثائق منقوصة.

وفي ذات التقرير نجد أن أكثر من 90% من الآبار التي حصلت على تراخيص لم تُجهز بعدادات، مما يؤدي لاستنزاف غير متحكم فيه للموارد المائية وتدهور نوعية المياه وانخفاض مستوى المياه الجوفية بمعدل سنوي يفوق المعدل المسموح به بكثير. وتُظهر البيانات أن هناك حوالي 23,308 بئرًا عشوائيًا تم اكتشافها خلال نفس الفترة، مما يعكس الضغوط المتزايدة على موارد المياه.

يأتي هذا الاستنزاف في أهم مورد طبيعي في حياة الفلاحات في الأرياف بطريقة غير عادلة، بل يمتد الحيف ليتحول إلى استغلال لجهودهم المضنية في توفير العيش لعوائلهن فأمام غلاء الأسعار وعدم توفر الشعير المدعم الذي ارتفع سعر الكيس منه من 14 دينارًا إلى 42 دينارًا وارتفاع ثمن التبن إلى أكثر من ضعفين بسبب الجفاف السنة الماضية وقلّة المحصول حيث لم تنبت الأرض طيلة الشتاء الماضي. تذهب اليوم أميرة ونسوة كثر في قريتها أولاد عمر لجلب الحشيش لإطعام الماشية القليلة من مسافة لا تقل عن 5 كيلومترات إما على عربة يجرها الحمار أو على أكتافهن.

هذا الحشيش هو عبارة عن أعشاب طفيلية يتم اقتلاعها من مزارع لمستثمرين كبار، إذ يسمحون للنساء بإزالة هذه الأعشاب من المحاصيل المختلفة. فيستفيد هو من ذلك بأن لا يدفع للنساء شيئًا عدا الحشيش الذي يقتلعه ليعدن به لنعاجهن فيكنّ قد اشتغلن له دون مقابل، ذلك أن الأعشاب إذا لم تؤكل يُرمى بها.

رغم أن نجاة وأميرة من ولايتين مختلفتين إلا أن الظروف ذاتها تجمعهن ففي الوقت الذي تظل فيه نجاة وقلّة من الفلاحين والفلاحات الآخرين رهينة لفتح المجمع المائي لصنبور الماء يعمد الفلاحون الأكبر حجمًا والأوفر حظًا إلى حفر آبار عميقة برخص أو دون رخص. فعلى بعد بضعة كيلومترات وأمام دفع الماء الضعيف القادم من شبكات المجمع المائي لجأ محمد إلى حفر بئر عميقة يتجاوز عمقها مائة متر لسقي هكتارات الزيتون التي يمتلكها.



محمد هو رجل سبعيني متقاعد يملك بضعة هكتارات من الزيتون، إضافة إلى معاش تقاعد؛ المشروع بالنسبة له «شغف وكيف» يؤكد فرحته بالبرّ فهي لا تنضب وفق تقديره وتكفي حاجياته من السقي فالمنطقة تحتوي على واحدة من أهم الموائد المائية الجوفية في المنطقة.

بالنظر إلى أن تكلفة حفر الآبار المرتفعة التي تتجاوز 30 ألف دينار تقول نجاة أنه ليس بإمكانها دفع هذا المبلغ كما أنها يمكن أن تعرض نفسها لعقوبات مالية هي في غنى عنها. نجاة هي واحد من قلة قليلة من النساء التي تمتلك منشآت فلاحية حيث لا تتعدى مشاركة النساء في المشاريع الفلاحية في تونس 3% فيما يمثلن 80% من اليد العاملة الفلاحية.

تبين تلك الأرقام بشكل واضح حجم التفاوتات بين النساء والرجال والدور المحدود الذي تلعبه النساء ما يجعل من استفادتهم من الموارد الطبيعية على غرار الماء خاصة في سنوات الجفاف. فمع إعلان وزارة الفلاحة التونسية نهاية مارس 2023 عن تحجير استعمال مياه الشرب الموزعة عبر الشبكة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه في الأغراض الفلاحية وجدت آلاف الفلاحات الصغار أنفسهن في ورطة وهي ترى محاصيلها لا تنبت وماشيتهما تجوع فيما واصلت المساحات السقوية الكبرى الاستفادة من المياه الجوفية دون حسيب ولا رقيب في أحيان كثيرة.

خاتمة

في الختام، يظهر بوضوح أن التحديات التي تواجه النساء في الحصول على الماء تساهم في تدهور أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية خاصة ممن يعتمدن على الماء كمصدر للدخل الأساسي، فتأثير التغيرات المناخية مثل سنوات الجفاف يزيد من صعوبة الوضع، حيث تجد النساء أنفسهن عالقات بين تحمل المسؤوليات الأسرية والاقتصادية والضغوطات المناخية وندرة الموارد، دون حصولهن على الدعم الكافي للتغلب على هذه التحديات، مما يتطلب اتخاذ إجراءات فورية وفعالة ضمن السياسات العمومية والدولية تأخذ بعين الإعتبار مقارنة النوع الاجتماعي للتخفيف من حدة التغيرات المناخية وضمان توفير الموارد الأساسية بشكل عادل ومتساوٍ لجميع فئات المجتمع.